وكرها كما سبق وهذا على الصغير فيه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة هذا لا خلاف فيه وكذلك نظر الرجل الى عورة المرأة والمرأة الى عورة الرجل سواء الوجه وقد صلى الله عليه وسلم نبه الرجل الى عورة الرجل على نظر الى عورة المرأة وكذلك بالتحريم أولى وهذا التحريم في حق غير الزوجات والسادة

اما الوجه فللعلماء فيه النظر الى عورة صاحبه جميعا والأقرب فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا أصحها انه مكروه للواحد منهما النظر الى فرج صاحبه من غير حاجة وليس بحرام والثاني انه حرام عليه والرجل مكروه للمرأة والنظر الى باطن فرجي المستكرهة أو متوحيا أما السيد مع أمته فانه كما يملك وطأها فله النظر اليه وانه كما يحرم عليه بنت كما حفيدته وعمته وخالته او مرضاع او مصاهرة كام الزوجة وبنتها وزوجة ابنه فهي اذا كانت حرة وانه كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وثنية أو معتدة أو مكاتبة فهي كالمرأة الأجنبية وأما نظر الرجل الى محارمه وانظر هن اليه فالصحيح انه يباح فيما فوق السرة وتحت الركبة وقيل لا يجوز النظر في حالة الخدمة والصحيح والله اعلم عورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة وكذلك المرأة مع المرأة واما نظر الرجل الى المرأة فحرام في كل شئ من بدنها فلا فرق يحرم عليه النظر الى كل شئ من بدنها ولا فرق يحرم على الرجل النظر الى وجه امرأة اذا كانت حسنة الصورة كان نظر شهوة أم لا سواء أمن الفتنة أم لا خلاف هذا هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء المحققين نص عليه الشافعي واتفق عليه أصحابه رحمهم الله تعالى ودليله ان في نظر المرأة فانه يشتهي فاتنة وصورة في الجملة كصورة المرأة بل ربما كانت كثير منهن أحسن صورة من كثير من النساء بل هو في التحريم أولى لمعنى آخر وهو انه يمكن في نظر منه الشر فلا يمكن من نظر المرأة والله اعلم وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه المسائل من تحريم النظر هو فيما اذا لم تكن حاجة أما اذا كانت شرعية فيجوز النظر كما اذا أراد الشراء والخطب والشهادة ونحوها ولكنه يحرم النظر في هذه الحالة بشهوة فانه الحاجة تبيح النظر للحاجة اليه واما الشهوة فلا حاجة اليها قال أصحابنا النظر بشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد فانه يجوز للزوج النظر الى أمة وبنته بشهوة والله اعلم

(ولا ينظر الرجل الى الرجل في ثوب واحد ولا تنظر المرأة مع المرأة) هو نهي تحريم اذا لم يكن بينهما حائل وفيه دليل على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كما سبق وهذا متفق عليه

واما كشف الرجل عورته في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي فانه كما حاجة جاز وان كما ليغير حاجة فيه خلاف المعتمد في كراهته وتحريمه والصحيح عندنا انه حرام

ولا ينظر الله اليه يوم القيامة ثم عد ابن عمر ليجرنه بجر ثوبه خيلاء

روى مسلم حدثنا ابن جريج قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أقبلت سألة بن يسار مولى ميمونة بن عبد الحرث الى ابن عمر وانا جليس بينهما أشعث من أنفس على الله عليه وسلم في الثوب يجر اذاره من الخيلاء شيئا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولا يقربه احد منكم آخر عهده بالبيت قد عد ابن عباس قال ابن العربي هذا نهي منع بالشكوى (لعدم الرجوع (أحد يكون آخر عهده بالبيت) وفي رواية حتى يكون آخر عهدهم البيت الطواف وفي الرشيد وجوب طواف الوداع وهو مذهب الوحنيفة والشافعي في أحد قوليه فاذا تركه وجب عليه الدم الا الحائض فانه ليس بواجب عليها لانه جاء في رواية الا ان يخفف عن الحائض

ولا ينفض لانه لم يقل يوما وليه اغفر لي خطيئتي يوم الدين

م عن عائشة

يعني انه كما قائما ولم يكن سفرا يوم القيامة لانه المغرب طالب بالتخفيف خطيئته فيه فلا ينفض عنه (قال الأخيه قالت يا خال انا نجد عاما) بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبعدها عين مهملة (كانه في الجاهلية) اي في زمانها وهذا كانه قبل بعثته عليه الصلاة والسلام فربما مر حتى به كثرة الجاهلية فيه (ليطعم المسكين فهل ذلك نافعها) ابن جدعان كانه من رؤساء قريش قال القاضي عياض انعقد الاجماع على انه كفار لا ينفعهم اعمالهم ولا يثابون عليها بخير ولا تخفيف عذاب بل هم بقدر كفرهم أشد عذابا من بعضهم بحسب جرائمهم وذكر الامام الحافظ ابو بكر البيهقي انه يجوز أن يراد ما ورد في الآيات والاخبار في بطلان خيرات الكفار انهم لا يثابون عليها بالنار وزيادة العذاب

ولا ينفض احدكم على نفسه خاتمي هذا م عن ابن عمر

Copyright Qingdao Technological University